



## مجلس حقوق الإنسان

الدورة الثامنة والثلاثون

١٨ حزيران/يونيه - ٦ تموز/يوليه ٢٠١٨

البندان ٢ و ٥ من جدول الأعمال

التقرير السنوي لمفوض الأمم المتحدة السامي لحقوق الإنسان

وتقارير المفوضية السامية والأمين العام

هيئات وآليات حقوق الإنسان

إسهام البرلمانات في أعمال مجلس حقوق الإنسان واستعراضه الدوري  
الشامل

## تقرير مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان\*

موجز

يقدم هذا التقرير عملاً بقرار مجلس حقوق الإنسان ٢٩/٣٥ حيث طلب المجلس إلى مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان أن تعدّ دراسةً، بالتعاون الوثيق مع الاتحاد البرلماني الدولي وبالتشاور مع الدول ووكالات الأمم المتحدة وغيرها من أصحاب المصلحة المعنيين، عن سبل تعزيز وتحسين أوجه التآزر بين البرلمانات وأعمال مجلس حقوق الإنسان واستعراضه الدوري الشامل، وأن تقدمها إلى مجلس حقوق الإنسان في دورته الثامنة والثلاثين قصد إمداد الدول والجهات المعنية الأخرى صاحبة المصلحة بعناصر يمكن الاستهداء بها لتدعيم تفاعلها فيما بينها من أجل تعزيز حقوق الإنسان وحمايتها بفعالية.

ويركز هذا التقرير على دور البرلمانات في مجال حقوق الإنسان، ويتضمن تحليلاً للردود على استبيان البرلمانات الذي أرسلته المفوضية إلى الدول الأعضاء، ووكالات الأمم المتحدة والجهات الأخرى صاحبة المصلحة من خلال مذكرة شفوية مؤرخة ١٦ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٧، عملاً بقرار مجلس حقوق الإنسان ٢٩/٣٥. ويتضمن التقرير توصيات بشأن إنشاء لجنة برلمانية لحقوق الإنسان وتوثيق التعاون مع الآليات الدولية لحقوق الإنسان، ولا سيما الاستعراض الدوري الشامل.

\* تُعمّم المرفقات كما وردت باللغة التي قدمت بها فقط.



الرجاء إعادة الاستعمال

GE.18-08016(A)



\* 1 8 0 8 0 1 6 \*

## أولاً - مقدمة

١- طلب مجلس حقوق الإنسان، في قراره ٢٩/٣٥، إلى مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان (المفوضية السامية) أن تعدّ دراسةً، بالتعاون الوثيق مع الاتحاد البرلماني الدولي وبالتشاور مع الدول ووكالات الأمم المتحدة وغيرها من الجهات المعنية صاحبة المصلحة، عن سبل تعزيز وتحسين أوجه التآزر بين البرلمانات وأعمال مجلس حقوق الإنسان واستعراضه الدوري الشامل، وأن تقدمها إلى مجلس حقوق الإنسان في دورته الثامنة والثلاثين.

٢- وعملاً بالقرار، أرسلت المفوضية السامية مذكرة شفوية مؤرخة ١٦ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٧ تدعو فيها الدول الأعضاء أن تحيل إلى برلمانها استبياناً بشأن الهياكل البرلمانية المتصلة بحقوق الإنسان وتعاون البرلمانات مع آليات الأمم المتحدة لحقوق الإنسان، بما فيها مجلس حقوق الإنسان والاستعراض الدوري الشامل. وأرسل الأمين العام للاتحاد البرلماني الدولي الاستبيان (انظر المرفق الثاني) أيضاً إلى البرلمانات الأعضاء في الاتحاد البرلماني الدولي البالغ عددها ١٧٨ برلماناً من جميع أنحاء العالم، وذلك في كانون الثاني/يناير ٢٠١٨.

٣- ويتضمن هذا التقرير، الذي أعد بالتعاون الوثيق مع الاتحاد البرلماني الدولي، تحليلاً للردود على الاستبيان بهدف عرض الممارسات الجيدة القائمة المتصلة بآليات الأمم المتحدة لحقوق الإنسان، بما فيها الاستعراض الدوري الشامل. وتوفر مشاريع المبادئ المتعلقة بالبرلمانات وحقوق الإنسان، الواردة في المرفق الأول أدناه والتي وضعت استناداً إلى البحوث المتاحة وممارسات المفوضية السامية، للدول الأعضاء عناصر عملية يمكن أن تكون بمثابة توجيهات وأن تدعم دور البرلمانات في تعزيز حقوق الإنسان وحمايتها بفعالية، متى مُحصّص النظر فيها، بما في ذلك بالتشاور مع أعضاء اللجان البرلمانية لحقوق الإنسان ومتى اعتمدها هيئة حكومية دولية.

## ثانياً - الجولة الثالثة من الاستعراض الدوري الشامل والتركيز على التنفيذ على الصعيد الوطني

٤- أتاح إنشاء مجلس حقوق الإنسان في عام ٢٠٠٦ وآلية الاستعراض الدوري الشامل التابعة له للدول الأعضاء في الأمم المتحدة منبراً فريداً لتبادل أفضل ممارساتها، والتعاون فيما بينها للنهوض بحقوق الإنسان، مع ضمان اللانقائية والحياد والموضوعية. وقد استعرضت جميع الدول الأعضاء البالغ عددها ١٩٣ دولة مرتين في إطار عملية الاستعراض الدوري الشامل؛ وفي ١ أيار/مايو ٢٠١٧، بدأت جولة الاستعراض الثالثة التي دامت أربعة أعوام ونصف العام. ويعكس استمرار المشاركة العالمية الرفيعة المستوى في الاستعراض الإرادة السياسية للدول الأعضاء والتزامها بالسعي إلى حوار الأقران في مجال حقوق الإنسان على قدم المساواة وفي سياق يتسم بمزيد من التعاون، مع التركيز بقوة على تنفيذ التوصيات المقبولة ومتابعتها.

٥- وازداد عدد توصيات الاستعراض الدوري الشامل، وأصبحت أكثر تركيزاً، إذ قدم إجمالاً نحو ٢٠٠ توصية إلى كل بلد في الجولة الثالثة بعد مداخلات ٩٠ دولة في المتوسط. وكثيراً ما تعكس المسائل الموضوعية المتعلقة بحقوق الإنسان الواردة في تلك التوصيات مضمون توصيات هيئات المعاهدات والمكلفين بولايات في إطار الإجراءات الخاصة. وعليه، فإن

توصيات الاستعراض الدوري الشامل تمثل عينة من الثغرات في مجال حقوق الإنسان فيما يتعلق بالتنفيذ على الصعيد القطري، في القانون وفي الممارسة العملية على السواء. فهي تشير إلى المجالات التي تحتاج إلى تعزيز من أجل تدعيم المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان والقدرات الوطنية، وتوطيد القدرة على التكيف، وتهيئة بيئة مواتية لمعالجة الأسباب الجذرية المحتملة لانتهاكات حقوق الإنسان. ولذلك، فإن التنفيذ الممنهج للتوصيات الرئيسية قد يكون له أيضاً أثر وقائي يسهم في درء مسببات النزاعات العنيفة وحالات الطوارئ الإنسانية، إضافة إلى تقليل النزوح وتدفعات الهجرة. كما يكفل نجاح واستدامة الجهود الرامية إلى تحقيق أهداف التنمية المستدامة بترسيخها في الأسس المتينة لاحترام حقوق الإنسان الناشئة عن الالتزامات القانونية والتعهدات السياسية.

٦- وكان الأمين العام قد ذكر أن الأمم المتحدة ستعمل على تعزيز أهمية توصيات مجلس حقوق الإنسان ودقتها وأثرها، بما في ذلك عن طريق تقديم دعم أفضل للدول الأعضاء في مجال التنفيذ، وتوثيق التعاون مع أفرقة الأمم المتحدة القطرية، وإنشاء آليات وطنية للإبلاغ والمتابعة في مجال حقوق الإنسان لربط الاستعراض الدوري الشامل بتنفيذ أهداف التنمية المستدامة (انظر A/72/1، الفقرة ٩٨). وكُثرت هذه المسألة أيضاً في الملاحظات التي أبدتها عند افتتاح دورة المجلس السابعة والثلاثين، في ٢٦ شباط/فبراير ٢٠١٨، عندما ذكر أن من المحتم أن يركز المجلس والأمم المتحدة ككل على التنفيذ والمتابعة الوطنية تركيزاً أكبر. ودعا الأمين العام إلى تبسيط السبل الكفيلة بأن تُدرج على نحو منهجي نواتج الآليات الدولية لحقوق الإنسان في صلب عمل الأمم المتحدة العام وجميع جهودها الرامية إلى دعم تحقيق أهداف التنمية المستدامة.

٧- وكان التركيز على التنفيذ أيضاً من بين النتائج الرئيسية لحلقة النقاش السنوية الرفيعة المستوى بشأن تعميم مراعاة حقوق الإنسان التي عقدت بعد ظهر يوم ٢٦ شباط/فبراير ٢٠١٨، عملاً بقرار مجلس حقوق الإنسان ٢١/١٦ والتي كان موضوعها "تعزيز حقوق الإنسان وحمايتها في ضوء آلية الاستعراض الدوري الشامل: التحديات والفرص". وحددت حلقة النقاش الحاجة إلى تنسيق مُحكَم لجهود التنفيذ على المستوى الوطني من خلال الآليات الوطنية للإبلاغ والمتابعة. وشُدّد على دور المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان والمنظمات غير الحكومية على الصعيدين الوطني والدولي، وكذلك على أهمية عدم الانتقام لأي شكل من أشكال التعاون مع آليات حقوق الإنسان التابعة للأمم المتحدة. وركزت المناقشات أيضاً على الحاجة إلى تقوية الآليات الوطنية للإبلاغ والمتابعة وإلى تحسين المواءمة بين الجهود المتصلة بالتنمية وحقوق الإنسان، ومن ثم على تحقيق التكامل بين خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ وتنفيذ توصيات الاستعراض الدوري الشامل. وحددت حلقة النقاش الاستعراض على أنه فرصة فريدة من نوعها للبلدان كي ترسي برامج وسياسات التنمية الوطنية على أساس حقوق الإنسان، والمضي قدماً في خطة عام ٢٠٣٠، بدعم من منظومة الأمم المتحدة على الصعيد الوطني، وفي ظل قيادة المنسق المقيم للأمم المتحدة والجهات المانحة الدولية.

٨- وأشار الأمين العام أيضاً إلى هذه الرؤية في تقريره عن تعزيز عمل الأمم المتحدة في مضمار حقوق الإنسان. فقد ذكر في ذلك التقرير أن تزايد التركيز على متابعة التوصيات الصادرة عن آليات حقوق الإنسان الدولية وتنفيذها يتيح لمنظومة الأمم المتحدة فرصة للعمل مع الدول الأعضاء (انظر A/72/351، الفقرة ٩).

٩- وكان مجلس حقوق الإنسان قد رأى أن مسؤولية تنفيذ توصيات الاستعراض الدوري الشامل تقع في المقام الأول على عاتق الدولة قيد الاستعراض، وعلى الجهات الأخرى المعنية صاحبة المصلحة عند الاقتضاء. ويساعد المجتمع الدولي على بناء القدرات ويقدم المساعدة التقنية، بالتشاور مع الدولة المعنية وبموافقتها.

١٠- وكان الأمين العام قد ذكر أيضاً أن نجاح الدول في جهودها الرامية إلى تعزيز حقوق الإنسان وحمايتها، بدعم من الأمم المتحدة، سيتوقف دون شك على الآليات الوطنية للإبلاغ والمتابعة التي تُنشأ للتعامل مع مهام تنفيذ التوصيات والإبلاغ عن هذه الجهود والآثار التي تتحقق بالتعاون والتشاور الوثيقين مع الجهات الوطنية صاحبة المصلحة. وستيسر هذه الآليات أيضاً مهمة الدولة لوضع خطط عمل وطنية شاملة لحقوق الإنسان وخطط لتنفيذ التوصيات. ويوفر التعاون الدولي، بما في ذلك من خلال آليات حقوق الإنسان وتوصياتها، أساساً هاماً لكي تحقق الدول مزيد من النتائج في تنفيذ أهداف التنمية المستدامة وحماية حقوق الإنسان على الصعيد القطري على حد سواء. وينبغي أن تستند المساعدة التقنية في مجال حقوق الإنسان إلى هذه التوصيات وأن تقدم في إطار تعاون وشراكة أوثق مع الدول الأعضاء والآليات الإقليمية لحقوق الإنسان والمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان والمنظمات غير الحكومية ومنظومة الأمم المتحدة ككل (A/72/351، الفقرتان ٨٣ و ٨٤).

١١- وتشدد المفوضية السامية لحقوق الإنسان على أهمية المشاركة الفاعلة للبرلمانات في عملية المتابعة، بوصفها إحدى الجهات الوطنية الرئيسية صاحبة المصلحة، مع مراعاة أن أكثر من ٥٠ في المائة من توصيات الاستعراض الدوري الشامل تتطلب أو تشمل إجراءات برلمانية. وذكر الأمين العام أنه إذا كانت حقوق الإنسان قضية متعددة الجوانب ينبغي أن تراعيها جميع اللجان البرلمانية، فإن إنشاء لجنة برلمانية ذات ولاية حصرية في ميدان حقوق الإنسان يبعث برسالة سياسية قوية وينبغي تشجيعه (انظر A/72/351، الفقرة ٣٥).

١٢- ويتطرق الفرع "ثالثاً" من هذه الوثيقة إلى التركيز الدولي المتزايد على دور البرلمانات، ويتناول بالتفصيل دورها في تعزيز حقوق الإنسان وحمايتها. ويتضمن الفرع "رابعاً" تحليلاً للردود على الاستبيان الخاص بالبرلمانات الذي أرسل عملاً بقرار مجلس حقوق الإنسان ٢٩/٣٥.

## ثالثاً- تركيز دولي متزايد

١٣- لما كان مجلس حقوق الإنسان يدرك الدور الهام الذي تؤديه البرلمانات، فإنه ما فتئ يستكشف سبل تحسين مساهمتها في أعماله وفي استعراضه الدوري الشامل، لا سيما من خلال قراراته ١٥/٢٢ و ٢٩/٢٦ و ٢٩/٣٠ و ١٤/٣٥ و ٢٩/٣٥.

١٤- وقرر مجلس حقوق الإنسان، في قراره ١٤/٣٠، أن يعقد في دورته الثانية والثلاثين، بمناسبة الذكرى السنوية العاشرة للمجلس، حلقة نقاش للوقوف على مساهمة البرلمانات في أعمال المجلس واستعراضه الدوري الشامل، وتحديد السبل الكفيلة بالارتقاء أكثر بتلك المساهمة. وعُقدت حلقة النقاش في ٢٢ حزيران/يونيه ٢٠١٦. ويتضمن التقرير الموجز للمناقشات (A/HRC/35/16) الملاحظات والتوصيات التالية التي طرحت في نهاية المناقشة:

- (أ) ضرورة أن يُدمج البرلمانون المعايير الدولية لحقوق الإنسان في التشريعات الوطنية لبلداتهم؛
- (ب) ضرورة أن يحدد البرلمانون الموارد والخبرات الكافية لتمكينهم من المشاركة في الساحة الدولية لحقوق الإنسان؛
- (ج) تنفيذ مبادئ بلغراد بشأن العلاقة بين البرلمانات والمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان<sup>(١)</sup>، والدور الهام الذي ينبغي أن يضطلع به المجتمع المدني دعماً للبرلمانات من أجل ضمان توافق التشريعات الوطنية مع القواعد والمعايير الدولية لحقوق الإنسان؛
- (د) بينما ينبغي للبرلمانيين أن يبادروا أكثر إلى المشاركة في أعمال آلية الاستعراض الدوري الشامل وآليات حقوق الإنسان الأخرى، ينبغي للمجلس أن يضع في الحسبان أيضاً قدر الإمكان أعمال البرلمانات في مداولاته ويكفل حمايتها عند اضطلاعها بولاياتها؛
- (هـ) ضرورة أن يشارك البرلمانون بعمّة في الآليات الوطنية للإبلاغ والمتابعة وما ينشأ عن ذلك من خطط عمل وطنية لحقوق الإنسان، وأن يسهموا في تنفيذ التوصيات التي تستوجب اتخاذ إجراءات تشريعية؛
- (و) ضرورة أن يشارك البرلمانون بطريقة ممنهجة واستباقية بقدر أكبر في عمل آليات حقوق الإنسان من خلال مجموعة من المبادئ والمبادئ التوجيهية؛
- (ز) ضرورة أن تمارس البرلمانات، لا سيما اللجان البرلمانية القائمة المعنية بحقوق الإنسان، الرقابة على سياسات الحكومات وإجراءاتها في مضمار حقوق الإنسان، لا سيما تنفيذ التوصيات الصادرة عن الآليات الدولية لحقوق الإنسان.
- ١٥- وأقر المجلس في قراره ٢٩/٣٥ بالدور الحاسم الذي تضطلع به البرلمانات في أداء جملة من الأمور، منها ترجمة الالتزامات الدولية إلى سياسات وقوانين وطنية، بما في ذلك عن طريق دعم تنفيذ التوصيات المنبثقة عن الآليات الدولية لحقوق الإنسان، لا سيما التوصيات التي تحظى بتأييد الدولة المعنية في إطار الاستعراض الدوري الشامل، حسب الاقتضاء، ومن ثم إسهامها في وفاء كل دولة عضو في الأمم المتحدة بالتزاماتها وتعهداتها في مجال حقوق الإنسان، وفي تعزيز سيادة القانون.
- ١٦- وفي القرار نفسه، حث المجلس الدول، وفقاً لأطر عملها القانونية الوطنية، على تشجيع مشاركة البرلمانات في جميع مراحل عملية الإبلاغ في سياق الاستعراض الدوري الشامل بواسطة جملة من الأمور، منها إشراك البرلمان الوطني بوصفه جهة هامة من الجهات صاحبة المصلحة في عملية التشاور بشأن التقرير الوطني وفي تنفيذ التوصيات التي تحظى بتأييد الدولة المعنية، وتقديم تقرير عن هذه المشاركة في تقاريرها الوطنية وتقاريرها الطوعية لمنتصف المدة أو أثناء جلسة التحاور في إطار الاستعراض الدوري الشامل. ويرحب المجلس أيضاً بممارسة الدول قيد الاستعراض التي يتزايد انتشارها والتي تتمثل في إشراك البرلمانين في وفودها الوطنية المشاركة في الاستعراض الدوري الشامل، وتشجع الدول على مواصلة هذه الممارسة حسب الاقتضاء.

(١) انظر <https://nhri.ohchr.org/EN/Themes/Portuguese/DocumentsPage/Belgrade%20Principles%20Final.pdf>

١٧- وجاء في تقرير الأمين العام عن التفاعل بين الأمم المتحدة والبرلمانات الوطنية والاتحاد البرلماني الدولي (A/70/917)، الذي أُعدَّ بدعم وتعاون من المفوضية السامية، أن الاتحاد البرلماني الدولي عقد أربع حلقات دراسية إقليمية للبرلمانيين عن أعمال المجلس وعملية الاستعراض الدوري الشامل: في بوخارست، في شباط/فبراير ٢٠١٤؛ وفي مونتفيدو، في تموز/يوليه ٢٠١٤؛ وفي الرباط، في أيلول/سبتمبر ٢٠١٤؛ وفي ماينلا، في شباط/فبراير ٢٠١٥. وعُقدت حلقة دراسية خامسة من هذا القبيل في نادي، بفيجي، في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٦. وشارك برلمانيون من المناطق المعنية في الحلقات الدراسية الرامية إلى تعريفهم بعملية الاستعراض الدوري الشامل وتحديد مجالات تدخلهم ومشاركتهم. وكانت الحلقات الدراسية خطوة أولى في عملية توثيق الممارسات الجيدة والتحديات المرتبطة بالمشاركة البرلمانية في أعمال المجلس وسبل تكرار تلك الممارسات الجيدة. وعُرضت الممارسات الجيدة التي نُوقشت في الحلقات الدراسية الأربع الأولى في مناسبة جانبية خلال الدورة التاسعة والعشرين لمجلس حقوق الإنسان.

## رابعاً- دور البرلمانات في تعزيز حقوق الإنسان وحمايتها

١٨- البرلمانات هي حجر الزاوية في النظم الوطنية لحماية حقوق الإنسان. ولكي تكون هذه النظم فعالة، فإنها تقتضي توافر ما يلي باعتباره حداً أدنى: (أ) قضاء مستقل؛ (ب) موظفون لإنفاذ القانون وموظفون لشؤون السجون يعملون وفقاً للمعايير الدولية لحقوق الإنسان؛ (ج) برلمان يساهم في تطبيق الالتزامات الدولية في مجال حقوق الإنسان ويضطلع بوظيفة رقابية فيما يخص حقوق الإنسان؛ (د) مؤسسة وطنية لحقوق الإنسان فعالة ومستقلة تتماشى مع المبادئ المتعلقة بمركز المؤسسات الوطنية لتعزيز وحماية حقوق الإنسان (مبادئ باريس)؛ (هـ) نظم لحماية الأقليات والفئات الأكثر ضعفاً؛ (و) حرية المدافعين عن حقوق الإنسان والإعلاميين في إجراء تحقيقات.

١٩- وللبرلمانات دور فعال في إنشاء هذه النظم وضمان أدائها السليم، الأمر الذي يرسى الأساس لسيادة القانون ومؤسساتها، بما فيها الجهاز القضائي، ولتعزيزها. وهي تؤدي دوراً حاسماً في ضمان امتثال الدول لالتزاماتها الدولية في ميدان حقوق الإنسان، وتضطلع بالرقابة فيما يتعلق بعمل الحكومة والمؤسسات الوطنية المكلفة بتعزيز حقوق الإنسان وحمايتها.

٢٠- ومن وجهة نظر تشريعية، يعدّ بناء أطر قانونية وسياساتية والتأكد من أنها تتماشى مع المعايير الدولية والإقليمية لحقوق الإنسان دوراً رئيساً للبرلمانات. ويمكن تكليف البرلمانات أيضاً بالتصديق على المعاهدات الدولية والإقليمية لحقوق الإنسان التي وقعت عليها السلطة التنفيذية، وإدراج المعاهدات في التشريعات المحلية بمجرد التوقيع عليها، وسحب أي تحفظات على تلك المعاهدات.

٢١- بيد أن البرلمانات لا تساهم في احترام حقوق الإنسان من خلال تلك الوظيفة التشريعية فقط، بل تمارس أيضاً الرقابة على السلطة التنفيذية، بما في ذلك للتأكد من أنها تؤدي دورها المتعلق باحترام حقوق الإنسان وحمايتها وتعزيزها، ومن ثم فإنها تسائل الحكومة بالنيابة عن الشعب. وللأضطلاع بذلك بفعالية، يلزم أن يكون البرلمانيون قادرين على التحدث بجرية ودون خوف من الانتقام.

٢٢- وتؤدي العلاقة بين البرلمانات والمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان أيضاً دوراً محورياً. فالبرلمانات تضطلع بدور أساسي في إنشاء هذه المؤسسات وتشغيلها بفعالية، وفقاً لمبادئ باريس والممارسات الجيدة، وفي تعيين أعضائها، وهي عملية تشكل سمة هامة من سمات الاستقلال.

٢٣- وتفصل مبادئ باريس القول بوضوح في الصلة بين المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان والبرلمانات. وتنص هذه المبادئ على أنه ينبغي أن تتحمل المؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان المسؤولية عما يلي، في جملة أمور: تقديم آراء وتوصيات ومقترحات وتقارير بشأن أي مسائل تتعلق بتعزيز حقوق الإنسان وحمايتها إلى البرلمان؛ وتشجيع وضمان مواءمة التشريعات والأنظمة والممارسات الوطنية مع الصكوك الدولية لحقوق الإنسان التي تكون الدولة طرفاً فيها، وتنفيذها بفعالية؛ وتشجيع التصديق على الصكوك المذكورة أعلاه أو الانضمام إليها، والتأكد من تنفيذها.

٢٤- وينبغي للبرلمانات أن تتفاعل بانتظام مع المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان، مع مراعاة مبادئ بلغراد، على سبيل المثال، من خلال تلقي تقارير عن القضايا والتطورات والأنشطة الوطنية المتصلة بحقوق الإنسان. وعندئذ يمكن مناقشة تلك المسائل في البرلمان، إلى جانب توصيات المؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان، ويمكن للعمليات التشريعية أن تستهدف بها. وقد تتعلق أيضاً تلك التفاعلات بمضامين مسودات مشاريع القوانين أو السياسات ومدى توافقها مع المعايير الوطنية والدولية لحقوق الإنسان. وفي إطار مبادئ بلغراد، تدعى المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان أيضاً إلى إقامة علاقات عمل قوية مع اللجنة البرلمانية المتخصصة ذات الصلة، بما في ذلك، إن كان ممكناً ومناسباً، من خلال مذكرة تفاهم. وفيما يخص توثيق الروابط بين البرلمانات والمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان، ستواصل المفوضية السامية للاستفادة من شراكتها الاستراتيجية الثلاثية مع التحالف العالمي للمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي للتأكد من أن الدعم يقدم إلى البرلمانات فيما يتعلق بأي من العناصر المشار إليها في هذا التقرير.

٢٥- وعند موافقة البرلمانات على الميزانيات الوطنية، يتعين عليها أن تضع في اعتبارها الآثار المترتبة على حقوق الإنسان من جراء تخصيص الأموال للمؤسسات والأنشطة. وعليها أن تكفل مراعاة النهج القائمة على الحقوق في الميزانية الوطنية، وتلقي البنى التحتية الوطنية لحقوق الإنسان، بما فيها المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان، دعماً كافياً من الميزانية.

٢٦- والعلاقة بين البرلمان والمجتمع المدني، الذي يمكن أن يساعد عمله على تعزيز الدور الرقابي للبرلمان، عنصر أساس في مجتمع ديمقراطي ينبض بالحياة. ومن المهم أن تضطلع البرلمانات بدور الوصي على مشاركة المجتمع المدني، وأن تسنّ تشريعات فعالة لتمكين المجتمع المدني من القيام بعمله. ويمكن للبرلمانيين أن يطرحوا قضايا ترتبط بحقوق الإنسان في المجال العام، بما في ذلك القضايا التي حُددت من خلال تفاعلهم مع المجتمع المدني، الأمر الذي يساعد على التوصل إلى توافق وطني في الآراء بشأن صون حقوق الإنسان. وبوسع البرلمانيين أيضاً أن يتحلوا بروح القيادة في هذا الصدد ويدافعوا عن حقوق الإنسان الخاصة بفئات محددة وضحايا التمييز. كما يمكنهم التحقيق في الانتهاكات المزعومة لحقوق الإنسان من خلال التحقيقات البرلمانية، ويمكنهم عقد جلسات استماع علنية بشأن المسائل المتصلة بحقوق الإنسان أو إجراء زيارات

موقعية. وتؤدي البرلمانات أيضاً دوراً رئيساً في التوعية العامة بقضايا حقوق الإنسان الهامة من خلال تنظيم حملات.

٢٧- ويمكن الارتقاء كثيراً بدور البرلمانات في تعزيز حقوق الإنسان وحمايتها على الصعيد الوطني من خلال تعاونها النشط والاستباقي مع جميع آليات حقوق الإنسان الدولية والإقليمية، بما في ذلك آلية الاستعراض الدوري الشامل التابعة لمجلس حقوق الإنسان.

٢٨- وتحظى البرلمانات بوضع فريد يمكنها من الإسهام في سد الثغرة في التنفيذ، ومنع انتهاكات حقوق الإنسان، وتوفير حماية أفضل، لا سيما للفئات الضعيفة، من خلال الرقابة على المسؤولية الرئيسية للسلطة التنفيذية المتمثلة في تنفيذ توصيات حقوق الإنسان. وكان الأمين العام قد سلط الضوء على أنه يمكن للبرلمانات أن تكفل الشفافية والمساءلة فيما يتعلق بالتزامات الدول في ميدان حقوق الإنسان ومتابعة وضمان تنفيذ توصيات الآليات الإقليمية والدولية لحقوق الإنسان (A/72/351).

٢٩- وتحذر الإشارة إلى أن أكثر من ٥٠ في المائة من التوصيات، في سياق الاستعراض الدوري الشامل، تتطلب أو تنطوي على إجراءات برلمانية. وبوسع البرلمان، من خلال مهامه التشريعية والرقابية، أن يتخذ إجراءات في كثير من المجالات، بما فيها القضاء وإنفاذ القانون والسجون والتثقيف بحقوق الإنسان في المدارس وعدم التمييز والاعتبارات الجنسانية وخطط العمل الوطنية.

٣٠- ويمكن أن تتخذ إسهامات البرلمانات في الآليات الدولية والإقليمية لحقوق الإنسان أشكالاً شتى. ويمكن أن تشارك البرلمانات بانتظام واستقلالية في عملية المشاورات الوطنية التي تسبق إعداد التقارير الوطنية التي تقدم إلى مجلس حقوق الإنسان في سياق الاستعراض الدوري الشامل أو إلى هيئات معاهدات حقوق الإنسان، وفي النظر في التقارير قبل تقديمها إلى الآليات الدولية والإقليمية. ويمكن أن تضم الوفود المبعوثة للمشاركة في جلسات التحوار برلمانيين. كما يمكن أن يُعرض على البرلمان موقف الحكومة من أي توصيات واردة من الاستعراض الدوري الشامل لمناقشتها قبل تقديم الإضافة إلى التقرير الختامي للفريق العامل المعني بالاستعراض الدوري الشامل.

٣١- ويمكن للبرلمانيين أيضاً الاضطلاع بدور قيادي في تنفيذ توصيات آليات الأمم المتحدة لحقوق الإنسان والآليات الإقليمية ومتابعتها، وذلك مثلاً من خلال عرض السلطة التنفيذية نتائج الاستعراض الدوري الشامل ومناقشتها بعد ذلك. وعلى وجه الخصوص، تضطلع البرلمانات بدور أساسي في الدعوة إلى إنشاء آلية وطنية للإبلاغ والمتابعة، ويمكنها أن تضطلع أيضاً بدور فاعل في أعمال هذه الآلية وفي ضمان الأخذ بنهج متكامل في تقديم تقارير عن توصيات آليات حقوق الإنسان وفي تنفيذها.

٣٢- وبالمثل، تقوم البرلمانات بدور هام في الدعوة إلى وضع خطة عمل وطنية لحقوق الإنسان من أجل تنفيذ التوصيات، في الوقت الذي تكفل فيه استناد هذه الخطط إلى توصيات مبنية حسب المواضيع من جميع آليات حقوق الإنسان الدولية والإقليمية، وارتباطها بأهداف التنمية المستدامة ارتباطاً وثيقاً. ويمكن للبرلمانيين، بل ينبغي لهم، أن يلتقوا بمثلي آليات حقوق الإنسان، مثل المقررين الخاصين، أثناء الزيارات القطرية.



## خامساً- دراسة استقصائية عن اللجان البرلمانية لحقوق الإنسان

٣٣- طلب مجلس حقوق الإنسان، في قراره ٢٩/٣٥، إلى المفوضية السامية لحقوق الإنسان أن تعد دراسة عن سبل تعزيز وتحسين أوجه التآزر بين البرلمانات وأعمال مجلس حقوق الإنسان واستعراضه الدوري الشامل. وعلى سبيل المتابعة، أرسلت المفوضية السامية، في ١٦ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٧، استبياناً إلى الدول الأعضاء لجمع معلومات عن اللجان البرلمانية لحقوق الإنسان. كما أرسل الأمين العام للاتحاد البرلماني الدولي الاستبيان في كانون الثاني/يناير ٢٠١٨ إلى البرلمانات الأعضاء في الاتحاد في جميع أنحاء العالم.

٣٤- وإجمالاً، ورد ٦٥ رداً على الاستبيانات (انظر المرفق الثالث)، وورد معظمها مباشرة من برلمانات (٤٨)، في حين أرسلت ردود أخرى من فروع تنفيذية (٧)، ومؤسسات وطنية لحقوق الإنسان (٧)، ومنظمات إقليمية (٣). وفي حالة بعض البلدان، رد البرلمان والسلطة التنفيذية، كل على حدة. وفيما يتعلق بدول أخرى، استجاب البرلمان والمؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان، كل على حدة أيضاً. وبلغ مجموع عدد البلدان التي ردت على الاستبيان ٥٦ بلداً.

٣٥- وإجمالاً، لدى ٣٥ بلداً من تلك البلدان البالغ عددها ٥٦ بلداً لجنة برلمانية لحقوق الإنسان. ومن بين هذه البلدان البالغ عددها ٣٥ بلداً، ينتمي ١٧ بلداً إلى مجموعة دول أوروبا الغربية والدول الأخرى ومجموعة دول أوروبا الشرقية، و ٥ إلى مجموعة بلدان أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، و ٧ إلى مجموعة دول آسيا ومنطقة المحيط الهادئ، و ٦ إلى المجموعة الأفريقية. وتبين الردود أن معظم اللجان البرلمانية لحقوق الإنسان أنشئت من خلال قواعد وأنظمة برلمانية (٢٥ رداً)، وأن ١٥ من هذه اللجان لها أساس في الدستور، في حين تبين ٤ ردود أن هذه اللجان لها أساس في التشريعات الوطنية.

٣٦- وتختلف ولايات اللجان البرلمانية لحقوق الإنسان، وإن كان يمكن ملاحظة مجموعة أساسية مشتركة من المسؤوليات، بما فيها المبادرة التشريعية والاستعراض والتعديل في ضوء الالتزامات الدولية للدولة في مضمار حقوق الإنسان، والرقابة البرلمانية على عمل السلطة التنفيذية في الوفاء بالتزاماتها في ميدان حقوق الإنسان، والمناقشات البرلمانية وجلسات الاستماع بشأن قضايا حقوق الإنسان، والعمل مع المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان، وتقديم توصيات إلى جلسات البرلمان العامة.

٣٧- ومع أن عدد الردود الواردة قليل، فإنها تقدم لمحة عامة مفيدة عن الممارسات الحالية لدى اللجان البرلمانية لحقوق الإنسان في جميع أرجاء العالم. وبالتحديد، تقدم الفقرات التالية لمحة عامة عن الردود المتعلقة باللجان البرلمانية لحقوق الإنسان، حسب المنطقة، وتصف العناصر المشتركة وتلقي الضوء على أمثلة قطرية بعينها. والأمثلة المختارة لا تعكس النطاق الكامل للأنشطة التي تضطلع بها اللجان المذكورة، كما أن اختيارها لا يعني ضمناً أن لجناً برلمانية أخرى معنية بحقوق الإنسان ليست لديها ممارسات ماثلة. وأدرجت الأمثلة أساساً لتعكس بعض الممارسات الجيدة.

٣٨- وتشير الردود المتعلقة ببلدان مجموعة دول أوروبا الغربية والدول الأخرى ومجموعة دول أوروبا الشرقية إلى أن للجان البرلمانية لحقوق الإنسان في بعض البلدان دوراً وطنياً هاماً، إذ إنها تشارك في دراسة مشاريع القوانين للتأكد من أنها تتوافق مع حقوق الإنسان أو في إجراء

تحقيقات في قضايا حقوق الإنسان. ففي أستراليا، على سبيل المثال، تكفل اللجنة البرلمانية المشتركة المعنية بحقوق الإنسان الاعتراف المناسب بقضايا حقوق الإنسان عند وضع التشريعات والسياسات. وتتولى السلطة التنفيذية إدارة التعاون مع الآليات الدولية لحقوق الإنسان والردود في هذا الصدد. ولا تشمل ولاية اللجنة المشتركة النظر في تنفيذ توصيات آليات الأمم المتحدة لحقوق الإنسان وآرائها ومتابعتها والإشراف عليها محلياً. وفي قبرص، تمارس لجنة حقوق الإنسان وتكافؤ الفرص بين الرجل والمرأة رقابة برلمانية على السلطة التنفيذية لضمان التنفيذ الكامل والصحيح للقانون الوطني المتصل بحقوق الإنسان وتنظر في مشاريع القوانين. بيد أن اللجنة لا تقيم اتصالاً مباشراً أو تتبادل وجهات النظر مع الآليات الدولية لحقوق الإنسان.

٣٩- وتبين غالبية الردود الواردة من مجموعة دول أوروبا الغربية والدول الأخرى ومجموعة دول أوروبا الشرقية المشاركة الدائمة للجان البرلمانية لحقوق الإنسان في العمليات المتصلة بالآليات الدولية لحقوق الإنسان. وفي كندا، يجوز للجنة الدائمة لحقوق الإنسان التابعة لمجلس الشيوخ أن تسعى إلى الحصول على أمر إحالة من هذا المجلس لدراسة قضية معينة من قضايا حقوق الإنسان، ويجوز لها أيضاً إجراء دراسات عن هذه القضايا بموجب أمر إحالة عام. ويأذن لها هذا الأمر العام بدراسة قضايا حقوق الإنسان وجملةً من الأمور الأخرى، منها استعراض الآلية الحكومية التي تتناول الالتزامات الدولية والوطنية في مجال حقوق الإنسان في كندا. كما يجوز للجنة أن تقدم توصيات إلى الحكومة بشأن القضايا والتوصيات والمسائل التي تعتقد أنه ينبغي للحكومة أن تثيرها خلال دورات الاستعراض الدوري الشامل. ورداً على الاستبيان، ذُكر أن الحكومة تستجيب عادة لتوصيات اللجنة، لكن هذه التوصيات غير ملزمة. وأخيراً، يجوز للجنة أن تصدر تقريراً وتقدم توصيات إلى الحكومة استناداً إلى المعلومات الواردة من الآليات الدولية لحقوق الإنسان. وفي كرواتيا، تتابع اللجنة المعنية بحقوق الإنسان وحقوق الأقليات الوطنية المسائل المطروحة في إطار عملية الاستعراض الدوري الشامل وتعالجها، سواء في مرحلة تحضير التقارير أو في مرحلة تنفيذ توصيات الاستعراض. وفي ألمانيا، تُخبر لجنة حقوق الإنسان والمعونة الإنسانية في مجلس الشعب (البوندستاغ) بانتظام الحكومة الاتحادية بموقفها من المسائل التي تناقشها الآليات الدولية لحقوق الإنسان، وتطلب إليها إبلاغ موقف اللجنة خلال مناقشات تلك الآليات. كما تتلقى بانتظام تقارير من الحكومة الاتحادية والهيئات الأخرى عن أوضاع حقوق الإنسان في ألمانيا والاتحاد الأوروبي وآحاد البلدان في جميع أنحاء العالم. وفي جورجيا، تدرس لجنة حقوق الإنسان والإدماج المدني التقارير المقدمة من الحكومة إلى هيئات معاهدات الأمم المتحدة وإلى الاستعراض الدوري الشامل. وتقدم الحكومة أيضاً تقريراً عن تنفيذ توصيات الاستعراض. وتتابع اللجنة التوصيات التي تتلقاها الدولة من خلال الإصلاحات التشريعية أو إصدار القوانين. وتشارك اللجنة أيضاً في الآلية الوطنية للإبلاغ والمتابعة. وفي أعقاب الاستعراض الدوري الشامل الثاني لإيطاليا، عقدت اللجنة الخاصة المعنية بحماية حقوق الإنسان التابعة لمجلس الشيوخ عدة إحاطات مع رئيس اللجنة المشتركة بين الوزارات لحقوق الإنسان الذي كان ضمن وفد الدولة إلى الاستعراض الدوري الشامل. وركزت الإحاطات على مراحل عملية الاستعراض وعلى مضمون التوصيات التي تلقتها إيطاليا. واستمعت اللجنة أيضاً إلى منظمات المجتمع المدني التي شاركت في الاستعراض. كما نظمت اللجنة المعنية بحقوق الإنسان وحقوق الأقليات والمساواة بين الجنسين التابعة للجمعية الوطنية لصربيا إحاطة بشأن توصيات الاستعراض التي تلقتها الدولة، وكذلك فعلت اللجنة المعنية بحقوق الإنسان والحريات في برلمان

الجبل الأسود. وفي المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وآيرلندا الشمالية، ترصد اللجنة المشتركة لحقوق الإنسان مدى وفاء الحكومة بالتزاماتها الدولية في ميدان حقوق الإنسان، مثلاً عن طريق إعداد تقارير عن امتثال الدولة لاتفاقية مناهضة التعذيب وغيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة واتفاقية حقوق الطفل، وتحيل في أعمالها المتعلقة بالتدقيق في التشريعات إلى توصيات الاستعراض الدوري الشامل وهيئة المعاهدة المعنية. كما يحضر موظفو اللجنة المشتركة بانتظام اجتماعات الفريق العامل المعني برصد المعاهدات التي تعقدتها لجنة المساواة وحقوق الإنسان (المؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان).

٤٠- وذكر برلمان المملكة المتحدة في رده على الاستبيان أن الطرق التي تنظر بها البرلمانات إلى حقوق الإنسان ترتبط بدساتيرها وأطرها القانونية ارتباطاً وثيقاً. وشدد على الاستقلالية البرلمانية وكون حكومة المملكة المتحدة مسؤولة أمام البرلمان، وليس العكس.

٤١- وفيما يتعلق بالتعاون مع الآليات الدولية لحقوق الإنسان، تبين الردود الواردة من البلدان المنتمية إلى مجموعة دول أوروبا الغربية والدول الأخرى ومجموعة أوروبا الشرقية أن ١٣ لجنة برلمانية لحقوق الإنسان من أصل ١٧ تجتمع مع المكلفين بولايات في إطار الإجراءات الخاصة لمجلس حقوق الإنسان أثناء زيارتهم. وفيما يخص مشاركة اللجان البرلمانية لحقوق الإنسان في الوفود الحكومية إلى هيئات المعاهدات أو الاستعراض الدوري الشامل، تشارك اللجنة البرلمانية لحقوق الإنسان في جورجيا في الوفود الحكومية إلى هيئات المعاهدات وإلى الاستعراض الدوري الشامل، في حين لا تشارك اللجنة البرلمانية لحقوق الإنسان لكل من صربيا وأندورا إلا في الوفود إلى هيئات المعاهدات (بصفة مراقب في حالة أندورا).

٤٢- وتشير غالبية الردود الواردة من بلدان مجموعة أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي إلى أن دور اللجان البرلمانية لحقوق الإنسان محدد في سياق العملية التشريعية الوطنية، حيث يمكن أن تؤخذ التوصيات في الاعتبار عند مناقشة التشريعات الوطنية وصياغتها. واستناداً إلى الردود على الاستبيان، كانت لجنة هندوراس هي اللجنة البرلمانية لحقوق الإنسان الوحيدة التي شاركت في الاستعراض الدوري الشامل ومجلس حقوق الإنسان ضمن وفد حكومة بلدها. وكانت جمهورية فنزويلا البوليفارية والمكسيك الدولتين الوحيدتين اللتين أشارتا إلى أن لجانهما البرلمانية المعنية بحقوق الإنسان تشارك في الآلية الوطنية للإبلاغ والمتابعة.

٤٣- وشاركت أيضاً اللجنتان البرلمانيتان لحقوق الإنسان في المكسيك وكولومبيا في رسم خطة العمل الوطنية لحقوق الإنسان أو في رصدها. كما وضعت اللجنة المعنية بحقوق الإنسان وبجلسات الاستماع التابعة لكونغرس كولومبيا مصفوفات للرصد.

٤٤- وفي الردود الواردة، أكدت أربعة ردود من أصل كل خمسة أن اللجان البرلمانية لحقوق الإنسان تتفاعل مع المكلفين بولايات في إطار الإجراءات الخاصة أو موظفي الأمم المتحدة أثناء زيارتهم.

٤٥- وتظهر الردود المتعلقة بمجموعة دول آسيا ومنطقة المحيط الهادئ وجود صلة بالآليات الدولية لحقوق الإنسان. وتشرف اللجنة الثالثة (القوانين والتشريعات، وحقوق الإنسان، والشؤون الأمنية) في برلمان إندونيسيا ولجنة العدالة الاجتماعية وحقوق الإنسان في برلمان نيبال على التزامات حكومة كل منهما التعاهدية والتزاماتها السياسية في سياق الاستعراض الدوري

الشامل. وجاء أيضاً في الردود الواردة في هذا الصدد أن الهيئتين المعنيتين تتابعان التوصيات الصادرة عن دولتيهما. وبين رد اللجنتين الدائمتين لحقوق الإنسان في كلا مجلسي البرلمان الباكستاني أن اللجنتين تنطلقان إلى جميع قضايا التنفيذ والرصد والإبلاغ المتعلقة بالمعاهدات الدولية لحقوق الإنسان التي يُصدّق عليها، وتتابعان التوصيات التي تتلقاها الدولة. وتعمل اللجنتان أيضاً بالتنسيق الوثيق مع المؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان.

٤٦- وذكرت لجنة العدالة الاجتماعية وحقوق الإنسان التابعة للبرلمان النيبالي أنها تسهم في موقف الحكومة أمام الهيئات الحكومية الدولية، ولا سيما مجلس حقوق الإنسان.

٤٧- وتشارك كل لجنة من اللجان البرلمانية لحقوق الإنسان في إندونيسيا وباكستان والبحرين في أعمال الآلية الوطنية للإبلاغ والمتابعة لبلدها. وتضطلع اللجان البرلمانية لحقوق الإنسان في إندونيسيا وباكستان ونيبال أيضاً بدور في تنفيذ خطط العمل الوطنية المتعلقة بحقوق الإنسان لهذه البلدان.

٤٨- ويراعي مجلس الشورى البحريني، في إطار مهامه التشريعية، توصيات الآليات الدولية لحقوق الإنسان، ويشارك في الآلية الوطنية للإبلاغ والمتابعة في مجال حقوق الإنسان. ويسهم في توصيات الاستعراض الدوري الشامل للحكومة، ويشارك في الاستعراض، وإن لم يكن ضمن الوفد.

٤٩- وأشار أربعة من بين المجيبين الخمسة من منطقة آسيا والمحيط الهادئ إلى أن لجانهم البرلمانية لحقوق الإنسان اجتمعت مع مكلفين بولايات في إطار الإجراءات الخاصة زاروا المنطقة. وجاء في الردود أن المشاركة المباشرة للجان في الوفود الحكومية إلى هيئات المعاهدات أو الاستعراض الدوري الشامل ليست ممارسة شائعة، إلا في حالة اللجان الدائمة لحقوق الإنسان التابعة للبرلمان الباكستاني.

٥٠- وتظهر الردود الواردة من بلدان المجموعة الأفريقية أن معظم اللجان البرلمانية لحقوق الإنسان تقوم بدور مهم فيما يتعلق بالآليات الدولية لحقوق الإنسان. وتسهم اللجان البرلمانية لحقوق الإنسان في توغو والسودان والكاميرون في توصيات حكومة كل منها في سياق الاستعراض الدوري الشامل.

٥١- ولا يبدو أن المشاركة في الوفود الحكومية إلى الاستعراض الدوري الشامل واسعة الانتشار بين المجيبين من المجموعة الأفريقية، ولا يحدث ذلك إلا في حالي توغو والسودان. وكان رئيس اللجنة البرلمانية لحقوق الإنسان ومقررها ضمن الوفد الحكومي الذي حضر آخر استعراض. وتشارك اللجنة أيضاً في الاجتماعات التحضيرية على الصعيد الوطني بشأن الاستعراض الدوري الشامل.

٥٢- وعلى الصعيد الوطني، يبدو أن للجان البرلمانية لحقوق الإنسان في البلدان الأفريقية التي ردت دوراً أكثر تحديداً. وتُتابع خمس لجان من أصل ست التوصيات التي تتلقاها الدولة، ويشارك خمس منها في الآلية الوطنية للإبلاغ والمتابعة، وأربع منها في تنفيذ خطة العمل الوطنية لحقوق الإنسان ورصدها.

٥٣- ويجوز للجنة البرلمانية لحقوق الإنسان في توغو إجراء زيارات ميدانية لرصد أوضاع حقوق الإنسان في البلد. وتتلقى اللجنة الدائمة للعدل والشؤون القانونية وحقوق الإنسان في

مجلس الشيوخ بكينيا تقارير سنوية من اللجنة الوطنية الكينية لحقوق الإنسان (المؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان).

٥٤- وقال الأمين العام للأمم المتحدة في تقريره لعام ٢٠١٧ عن تعزيز إجراءات الأمم المتحدة في ميدان حقوق الإنسان (انظر A/72/351، الفقرات ٣٥-٣٧) إن البرلمان تؤدي، على الصعيد الوطني، دوراً حاسماً في تعزيز حقوق الإنسان وحمايتها بصفتها جهات مشرعة ومشرفة. فهي ترسي أساس سيادة القانون واحترام حقوق الإنسان وحمايتها على الصعيد الوطني. ويمكن للبرلمان أن تضمن الشفافية والمساءلة فيما يتعلق بالتزامات الدول في مجال حقوق الإنسان ومتابعة وضمان تنفيذ توصيات الآليات الإقليمية والدولية لحقوق الإنسان. وإذا كانت حقوق الإنسان قضية متعددة الجوانب ينبغي لجميع اللجان البرلمانية أن تأخذها في الحسبان، فإن إنشاء لجنة برلمانية ذات ولاية حصرية في مجال حقوق الإنسان يبعث برسالة سياسية قوية وينبغي تشجيعه. وشدد الأمين العام على أن البرلمان تحتل موقعاً فريداً يمكنها من الإسهام في سد الثغرات في التنفيذ، ومنع انتهاكات حقوق الإنسان، وتوفير حماية أفضل، لا سيما للفئات الضعيفة، وذلك بضمان تنفيذ توصيات حقوق الإنسان. وفي الختام، شجع على مشاركة البرلمانين بصورة أكثر استباقية في أعمال الآليات الدولية لحقوق الإنسان، بما في ذلك من خلال وضع مجموعة من المبادئ والمبادئ التوجيهية التي من شأنها أن تساعدهم وتوجههم.

٥٥- وتضمن الاستبيان الذي أرسل في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٧ سؤالاً عن وضع الأمم المتحدة لمبادئ دولية بشأن البرلمان وحقوق الإنسان، مع مراعاة مبادئ باريس أو المبادئ الأساسية الخاصة باستقلال السلطة القضائية. وتدل الردود على الاستبيان على تأييد وضع مثل هذه المبادئ من جانب ٢٤ مجيباً من أصل ٣٥ مجيباً لديهم لجنة برلمانية لحقوق الإنسان. وفيما يتعلق بالسؤال المطروح بشأن أهمية وضع أدوات إعلامية إضافية أو عقد حلقات دراسية مركزة بشأن قضايا حقوق الإنسان الدولية ذات الصلة بالبرلمان، تنظمها داخل البلدان المفوضية السامية/الاتحاد البرلماني الدولي أو كيانات الأمم المتحدة الأخرى، حظي ذلك بتأييد ٢٩ مجيباً. ويتبين من ذلك أن هناك حاجة، ومطلباً، لاتخاذ تدابير تهدف إلى ما يلي: تقليص الفجوة في المعلومات والمعرفة فيما يتعلق بآليات الأمم المتحدة لحقوق الإنسان وإجراءاتها؛ ومواصلة تعزيز الدور الرقابي للجان البرلمانية لحقوق الإنسان فيما يخص المسؤولية الرئيسية للفروع التنفيذية عن تعزيز حقوق الإنسان وحمايتها.

## سادساً - استنتاجات

٥٦- البرلمان هي الجهات الفاعلة الأساسية في مجال حقوق الإنسان، وتضطلع بدور حاسم في تعزيز حقوق الإنسان وحمايتها، وذلك في المقام الأول من خلال رقابتها على إجراءات وسياسات حقوق الإنسان التي تتخذها الحكومات، إضافة إلى مشاركتها في الآليات الدولية لحقوق الإنسان، ولا سيما الاستعراض الدوري الشامل. فهي مفيدة في إنشاء وضمان حسن سير النظام الوطني لحماية حقوق الإنسان، وإرساء أسس سيادة القانون ومؤسساتها بما فيها الجهاز القضائي وتعزيزها، والعمل بوصفها الوصي على الدور الهام لمنظمات المجتمع المدني. وترتبط البرلمان ارتباطاً مباشراً بالمنظمات المجتمعية والأفراد،

وكذلك بالمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان، التي يمكن من خلالها إدراج التطورات والشواغل المتصلة بحقوق الإنسان مباشرة في الأدوار التشريعية والرقابية للبرلمانات. ولهذا، فإن البرلمانات تحتل موقعاً فريداً للإسهام في سد الثغرة في التنفيذ، ومنع انتهاكات حقوق الإنسان، وتوفير حماية أفضل، لا سيما للفئات الضعيفة.

٥٧- ويمكن الارتقاء كثيراً بدور البرلمانات في تعزيز حقوق الإنسان وحمايتها على الصعيد الوطني من خلال تعاونها النشط والاستباقي مع آليات حقوق الإنسان الدولية والإقليمية، بما في ذلك مجلس حقوق الإنسان وآلية الاستعراض الدوري الشامل التابعة له والإجراءات الخاصة وهيئات معاهدات حقوق الإنسان. ويجوز للبرلمانات أن تبلغ الآليات الدولية والإقليمية لحقوق الإنسان بشواغلها وملاحظاتها، وأن تستقبل أعضاء هيئات المعاهدات أو المكلفين بولايات في إطار الإجراءات الخاصة عندما يزورون البلد. ويجوز للبرلمانيين أن يشاركوا في عملية المشاورات الوطنية التي تسبق إعداد التقارير الوطنية التي تقدم إلى المجلس في سياق الاستعراض الدوري الشامل أو إلى هيئات معاهدات حقوق الإنسان، وكذلك في النظر في التقارير قبل تقديمها إلى الآليات الدولية والإقليمية. كما يمكن للوفود التي تُبعث للمشاركة في الاستعراض الدوري الشامل وجلسات تحاور هيئات المعاهدات أن تضم برلمانيين أيضاً.

٥٨- ولتشجيع وتعزيز أوجه التآزر بين البرلمانات وأعمال مجلس حقوق الإنسان، من المهم أن يشجع المجلس الدول على تعزيز مشاركة البرلمانات في جميع مراحل عملية الإبلاغ في إطار الاستعراض الدوري الشامل. كما يمكن للمجلس أن يوصي بانتظام بأن تبلغ الدول عن هذه المشاركة في تقاريرها الوطنية في إطار الاستعراض الدوري الشامل والتقارير الطوعية لمنتصف المدة أو خلال جلسات التحاور في إطار الاستعراض.

٥٩- ولذلك فإن البرلمانات تعمل عمل حلقة الوصل بين الساحات الدولية والوطنية لحقوق الإنسان، إذ إنها تشكل إحدى القنوات الرئيسية التي تصل من خلالها توصيات الآليات الدولية والإقليمية لحقوق الإنسان إلى المستوى الوطني، ولا سيما في إطار أدوارها المتعلقة بالتشريع وتخصيص اعتمادات الميزانية والرقابة. وفي سياق الاستعراض الدوري الشامل، يتطلب أو يشمل أكثر من ٥٠ في المائة من التوصيات إجراءات برلمانية.

٦٠- وتضطلع البرلمانات بدور أساسي في الدعوة إلى إنشاء آلية وطنية للإبلاغ والمتابعة، وفي المشاركة بهمة في أعمال هذه الآلية، إن كانت مستعدة لذلك، وفي ضمان الأخذ بنهج متكامل في الإبلاغ عن توصيات آليات حقوق الإنسان وتنفيذها. وبالمثل، تقوم البرلمانات بدور هام في الدعوة إلى رسم خطط عمل وطنية لحقوق الإنسان وضمان ذلك من أجل تنفيذ التوصيات.

٦١- وجاء في تقرير الأمين العام عن التفاعل بين الأمم المتحدة والبرلمانات الوطنية والاتحاد البرلماني الدولي أنه سيكون للبرلمانيين دور بالغ الأهمية في تنفيذ خطة عام ٢٠٣٠. وستتبع عليهم اعتماد تشريعات أو تعديلاتها، وتخصيص ميزانية محددة للتنفيذ، وممارسة الرقابة على السلطة التنفيذية من أجل الامتثال، وتعزيز التعاون الإقليمي والدولي دعماً للتنفيذ (انظر A/70/917، الفقرة ٧). وبضمان ارتباط تلك الجهود بتوصيات الآليات الدولية والإقليمية لحقوق الإنسان، ستسهم البرلمانات في تحسين مواءمة جهود التنفيذ الوطنية المتعلقة بحقوق الإنسان والتنمية والأهداف الإنمائية المستدامة.

٦٢- فالمعلومات البرلمانية عن تنفيذ التوصيات من قبل السلطة التنفيذية أو بواسطة مبادراتها البرلمانية الخاصة، وعن التحديات المطروحة والنتائج المحققة، قد يعاد توجيهها إلى النظام الدولي لحقوق الإنسان، بما في ذلك عن طريق التقارير الوطنية المقدمة إلى جولة الاستعراض الدوري الشامل. وستسهم دقة هذه المعلومات في ضمان دقة توصيات الآليات الدولية والإقليمية لحقوق الإنسان وفائدتها، الأمر الذي يسهل تنفيذ هذه التوصيات ويزيد من احتمال هذا التنفيذ.

٦٣- ويمكن الارتقاء بهذه الجهود وتبسيطها من خلال إنشاء لجنة برلمانية لحقوق الإنسان. وقد تشمل المسؤوليات الرئيسة لهذه اللجنة ما يلي:

(أ) تشجيع التصديق على أي صك من الصكوك الدولية والإقليمية لحقوق الإنسان أو الانضمام إليه؛

(ب) تقديم مشاريع القوانين والتشريعات القائمة ومراجعتها لضمان توافقها مع الالتزامات الدولية لحقوق الإنسان، واقتراح تعديلات عند الضرورة؛

(ج) زيادة الرقابة البرلمانية على عمل الحكومة في الوفاء بالتزاماتها في مجال حقوق الإنسان والتعهدات السياسية المقطوعة أمام الآليات الدولية والإقليمية لحقوق الإنسان؛

(د) تقديم معلومات عن حقوق الإنسان إلى البرلمانين أثناء مناقشة التشريعات أو السياسات أو الإجراءات الحكومية؛

(هـ) استعراض مشاريع الميزانيات الوطنية من منظور آثارها على التمتع بحقوق الإنسان؛

(و) التأكد من أن أموال المساعدة الإنمائية والتعاون تدعم تنفيذ التوصيات الواردة من الآليات الدولية والإقليمية لحقوق الإنسان في البلدان الملتزمة لتلك الأموال؛

(ز) الدعوة إلى إعداد خطة عمل وطنية بشأن حقوق الإنسان والإشراف على تنفيذها؛

(ح) المشاركة والتشاور مع المؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان وممثلي المجتمع المدني بشأن قضايا حقوق الإنسان وتطوراتها والشواغل والدعاوى المتعلقة بها؛

(ط) زيادة العمل البرلماني في مواجهة التطورات والقضايا الوطنية المتصلة بحقوق الإنسان، بما في ذلك عن طريق المبادرات التشريعية، والتحقيقات البرلمانية، وجلسات الاستماع العلنية، والمناقشات العامة، وإصدار التقارير عن قضايا حقوق الإنسان الوطنية والتطورات المتصلة بها؛

(ي) عقد جلسات الاستماع العلنية، وطلب المعلومات والوثائق، واستدعاء الشهود والاستماع إليهم، وتقديم التقارير والتوصيات إلى جلسات البرلمان العامة، وإثارة المناقشات البرلمانية بشأن تقاريرها أو المواضيع التي تختارها؛

(ك) تدريب البرلمانين على قضايا حقوق الإنسان وتوعيتهم بها؛

- (ل) المشاركة في المشاورات الوطنية التي تُعقد في إطار الإعداد لصياغة التقارير المقدمة إلى الآليات الدولية والإقليمية لحقوق الإنسان وأثناء عملية الصياغة هذه؛
- (م) استعراض مشاريع التقارير التي يتعين على الدولة تقديمها إلى الآليات الدولية والإقليمية لحقوق الإنسان، مثل الاستعراض الدوري الشامل، والتعليق عليها؛
- (ن) المشاركة في الاستعراض الدوري الشامل وفي دورات هيئات المعاهدات، إما ضمن الوفد الحكومي أو بصورة مستقلة؛
- (س) المشاركة، من خلال جهة تنسيق معينة، في الآلية الوطنية للإبلاغ والمتابعة، والتأكد من تحديد توصيات الآليات الدولية والإقليمية لحقوق الإنسان التي تتطلب إصلاحاً تشريعياً أو اعتماد قوانين جديدة أو تعديلات في الميزانية، والنظر فيها على سبيل الأولوية؛
- (ع) زيادة الرقابة البرلمانية على عمل الحكومة في تنفيذ توصيات الآليات الدولية والإقليمية لحقوق الإنسان؛
- (ف) الاجتماع، بصورة مستقلة عن الحكومة، مع المكلفين بولايات في إطار الإجراءات الخاصة لمجلس حقوق الإنسان أو أعضاء هيئات المعاهدات أو موظفي الأمم المتحدة المعنيين بحقوق الإنسان والهيئات الإقليمية لحقوق الإنسان عند إجرائهم زيارات قطرية.
- ٦٤ - وتقف المفوضية السامية، بالشراكة مع الاتحاد البرلماني الدولي ومنظومة الأمم المتحدة، تحت قيادة المنسق المقيم للأمم المتحدة، حيثما يكون موجوداً، على أهبة الاستعداد لمواصلة دعم الحكومات في الارتقاء بالترقاء بين البرلمانات وعمل مجلس حقوق الإنسان، لا سيما الاستعراض الدوري الشامل، وفي تدعيم تفاعلها من أجل تعزيز حقوق الإنسان وحمايتها بفعالية.



## Annex I

### Draft Principles on Parliaments and human rights<sup>1</sup>

*Acknowledging* the crucial role of parliament in ensuring Government's compliance with its international human rights obligations and in translating these into national legislation and policies;

*Recognizing* that parliament's main functions of, inter alia, ratifying human rights treaties, scrutinizing legislation and overseeing the work of the executive in fulfilling its human rights obligations, are crucial in order to support and ensure the Government's own primary responsibility for the promotion and protection of human rights;

*Recognizing* parliament's fundamental role in the creation and maintenance of effective functioning of bodies and institutions for the promotion and protection of human rights, as well as in considering and approving national budgets bearing in mind human rights implications;

*Recognizing* the significant contribution that parliament can make in connection with the work of international and regional human rights mechanisms, including the Universal Periodic Review (UPR);

*Taking note* of General Assembly resolutions 65/123, 66/261, 68/272 and 70/298, which welcome the contribution of parliaments to the work of the Human Rights Council (HRC);

*Taking note* of Human Rights Council resolutions 22/15, 26/29, 30/14 and 35/29 on the contribution of parliaments to the work of the HRC and its UPR;

*Taking also note* of General Assembly resolution 48/134 (Paris Principles) in enhancing the effective functioning of national human rights institutions as well as the Belgrade Principles on the relationship between national human rights institutions and parliaments;

*Acknowledging* the leading role of parliament in supporting and overseeing the implementation of recommendations made through the UPR mechanism as well as by other international and regional human rights mechanisms, and hence their contribution to the strengthening of the rule of law;

*Recognizing* that in order to strengthen their role in the promotion and protection of human rights, parliament should consider the establishment of a permanent internal committee dedicated to leading and coordinating these tasks.

The following Principles should guide parliaments in the setting up of parliamentary human rights committees, as well as in ensuring their effective functioning.

#### Mandate

1. A parliamentary human rights committee shall be given as broad a mandate as possible, covering all human rights as defined in national and international law. The mandate of the parliamentary human rights committee shall also provide clear terms of reference setting out its purpose and goals.

#### Responsibilities and Functions

2. A parliamentary human rights committee shall, inter alia, have the following responsibilities:

(a) To encourage the ratification of or accession to international and regional human rights instruments;

<sup>1</sup> Developed based on available research and OHCHR practice.

- (b) To introduce and review bills and existing legislation to ensure compatibility with international human rights obligations and propose amendments when necessary;
- (c) To lead the parliamentary oversight of the work of the Government in fulfilling its human rights obligations, as well as political commitments made in international and regional human rights mechanisms;
- (d) To provide human rights related information to members of parliament during debates on legislation, policy or government actions;
- (e) To review draft national budgets from the perspective of the implications on the enjoyment of human rights;
- (f) To ensure that development assistance and cooperation funds support the implementation of recommendations from international and regional human rights mechanisms in countries recipient of such funds;
- (g) To call for the elaboration of national human rights action plan and oversee its implementation;
- (h) To engage and consult with the national human rights institution and civil society representatives on human rights issues, developments, concerns and cases;
- (i) To lead parliamentary action in response to national human rights developments and issues, including through legislative initiatives, parliamentary inquiries, public hearings, public debates, and the issuing of reports on national human rights issues and developments;
- (j) To hold public hearings, request information and documentation, summon and hear witnesses, provide reports and recommendations to the plenary of the Parliament, and initiate Parliamentary debate on its reports or subjects of its choosing;
- (k) To conduct training and awareness raising of parliamentarians on human rights-related issues.

3. A parliamentary human rights committee shall, inter alia, have the following roles regarding the international human rights system:

- (a) To participate in the national consultations held in preparation of and during the drafting process of reports to the international and regional human rights mechanisms;
- (b) To review and comment on the Government draft reports which the State is required to submit to the international and regional human rights mechanisms, such as the universal periodic review;
- (c) To participate in the UPR and in sessions of the treaty bodies, either as part of the Government delegation or on its own;
- (d) To participate, through a designated focal point, in the national mechanism for reporting and follow-up, and ensure that recommendations of international and regional human rights mechanisms that require legislative reform, the adoption of new laws, or budgetary adjustments are identified and given priority consideration;
- (e) To lead the parliamentary oversight of the work of the Government in implementing recommendations of international and regional human rights mechanisms;
- (f) To meet separately from the Government with special procedure mandate holders of the Human Rights Council, treaty body members, or UN officials dealing with human rights and regional human rights bodies when they conduct a country visit.

### **Composition and working methods**

4. A parliamentary human rights committee shall be comprised of members of Parliament with human rights expertise, having due regard to the principle of pluralism, non-partisanship, respect for all human rights, and gender-balance;

5. A parliamentary human rights committee shall develop and publish terms of reference to define, inter alia, its working methods, the frequency of its meetings, its quorum, a procedure for agenda setting, means of communication, involvement in other fora such as the national mechanisms for reporting and follow-up, secretariat services, and modalities of consultations with stakeholders such as the national human rights institution, civil society or individuals;
6. A parliamentary human rights committee shall be transparent in its operations, including decision making. It shall publicise its work and hold hearings in public, except where there is a clear, stated and justifiable reason not to do so;
7. A parliamentary human rights committee shall be provided with sufficient financial and human resources by the Parliament to enable it to carry out its functions effectively;
8. A parliamentary human rights committee shall have access to external independent human rights advice, as required, including from the national human rights institution, legal professionals with expertise in human rights, academic experts, representatives of civil society organizations, international or regional organizations, or other relevant professionals with expertise in the area;
9. A parliamentary human rights committee should conduct its work in such a way as to provide opportunities for meaningful civil society participation.

## Annex II

### Questionnaire

**Background:** United Nations Human Rights Council resolution 35/29 requested the Office of the High Commissioner for Human Rights to prepare a study, in close cooperation with the Inter-Parliamentary Union, and in consultation with States, United Nations agencies and other relevant stakeholders, on how to promote and enhance synergies between the parliaments and the work of the Human Rights Council and its universal periodic review, and to present it to the Human Rights Council at its thirty-eighth session, in order to provide States and other relevant stakeholders with elements that could serve as orientation to strengthen their interaction towards the effective promotion and protection of human rights.

1. Does your Parliament have a specialized committee that deals solely with human rights? Is the committee human rights-specific or does it also cover other related questions (gender, legal, constitutional affairs, etc.)?
2. Does it have “human rights” in its name?
3. What are the committee’s functions? Does it deal with international or national human rights issues?
4. If it deals with international human rights issues:
  - (a) Does it take into account the information country by country available in OHCHR Universal Human Rights Index? ([www.ohchr.org](http://www.ohchr.org))
  - (b) Does it contribute to UN human rights Treaty Bodies (such as the Committee on the Rights of the Child, CERD, CEDAW, etc.) discussions for the countries of interest?
  - (c) Does it contribute to the recommendations made by the Government during the HRC Universal Periodic Review sessions in Geneva?
  - (d) Does it participate in UPR/TB meetings in Geneva as part of Government delegations or on their own?
  - (e) Does it meet with UN independent human rights experts (also known as Special Rapporteurs or Working Groups or Special Procedures Mandate Holders), or OHCHR or UN officials on human rights related concerns?
  - (f) Does it make an input into Government’s position in intergovernmental bodies, in particular the UN General Assembly Third Committee and the Human Rights Council?
  - (g) Does it receive regular information on international human rights issues and developments pertaining to the human rights situation in the countries it is interested in?
5. If it deals with national human rights issues:
  - (a) Does it oversee the responsibility of the executive for its legal obligations (following the ratification of treaties) or political commitments made following the UPR?
  - (b) Does it communicate its concerns to relevant UN human rights mechanisms?
  - (c) Does it participate as part of the Government delegation or on its own in UN human rights meeting in Geneva (HRC UPR/TB)?
  - (d) Does it meet with visiting SPMHs or UN officials dealing with human rights issues?
  - (e) Does it follow up to recommendations received by the State that involve either legislative reform or to the passing of laws?
  - (f) Does it participate in national coordination mechanisms for comprehensive reporting and follow up to human rights recommendations set up by the executive?

- (g) Does it play a role in the implementation of national actions plans for human rights or in overseeing Government's policies and action to that end?
  - (h) Does it receive and process individual complaints?
6. If such a Committee exists:
- (a) What is the composition of (in terms of representation by gender, minorities, or opposition parties)? Does it include staff with technical expertise in international human rights law?
  - (b) What is the statute/mandate/budget of such a committee? How has it been created? Is it in the constitution, a law, the Parliament by-laws, a resolution?
  - (c) Is it aware of UN HRC/GA action concerning the role of Parliament in human rights, especially the HRC UPR?
  - (d) Is it aware of OHCHR/IPU publications on HR?
  - (e) Is it aware of the UN Secretary-General report A/72/351 on where the important role of parliaments in human rights is emphasised in para 35-37 (see Annex below) that also refers to the desirability of international principles on Parliaments and HR?
  - (f) Would it be favourable to the development of international principles on Parliaments and HR by the UN taking into account those for the independence and effectiveness of NHRIs (GA res 48/134 annex) or those for the independence of the judiciary (GA res 40/146)?
  - (g) Would it consider relevant additional information tools or focussed seminars on international human rights issues relevant to Parliaments organized by OHCHR/IPU or other UN entities in-country?

## Annex III

### Replies to the questionnaire

#### African Group

<i>Parliament</i>	<i>National human rights institution</i>	<i>Permanent Mission/Executive</i>
Cameroon, Kenya, Mauritius, Namibia, the Sudan, Zambia, Zimbabwe		Togo

#### Asia-Pacific Group

<i>Parliament</i>	<i>National human rights institution</i>	<i>Permanent Mission/Executive</i>
Bahrain, Hong Kong, Special Administrative Region of China, Indonesia, Japan, Myanmar, Pakistan, Qatar, Saudi Arabia	India, Nepal, the Philippines	

#### Eastern European Group

<i>Parliament</i>	<i>National human rights institution</i>	<i>Permanent Mission/Executive</i>
Croatia, Czechia, Hungary, Latvia, the former Yugoslav Republic of Macedonia, Montenegro, Poland, Romania, Serbia, Slovakia, Slovenia, Ukraine	Slovakia	Georgia, Slovenia

#### Latin American and the Caribbean Group

<i>Parliament</i>	<i>National human rights institution</i>	<i>Permanent Mission/Executive</i>
Chile, Colombia, Ecuador, Mexico, the Bolivarian Republic of Venezuela	Mexico	Honduras

#### Group of Western European and other States

<i>Parliament</i>	<i>National human rights institution</i>	<i>Permanent Mission/Executive</i>
Andorra, Austria, Belgium, Cyprus, Denmark, Germany, Greece, Israel, Italy, Luxembourg, Malta, the Netherlands, Norway, Portugal, Sweden, the United Kingdom of Great Britain and Northern Ireland	Greece, the United Kingdom of Great Britain and Northern Ireland	Australia, Canada, Germany

## **Regional and subregional parliamentary groups**

---

Central American Parliament, Latin American and Caribbean Parliament, Parliamentary Assembly of the Council of Europe

---

---